التأويل عند قدماء المفسرين

د. محمود مغراوي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الإسلامية
– جامعة الجزائر –

تمهيد

الحمد لله الذي بدأ كتابه بالحمد، وأرسل الرسل مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وختمهم بالنبي الأمي العربي المكي الهادي إلى أعظم السبل والداعي إلى أكرم المثل محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين، اللهم صل وسلم على النبي الأكرم وبارك عليه وعلى آله وصحابته أجمعين.

أما بعد ، فإنه لما كان للقرآن الكريم أكبر الشأن في أمر الإسلام والمسلمين، وأعظم الأثر في هدايتهم إلى الطريق القويم، صار موضع عناية منهم في الحديث والقديم، فتتابعت أنواع التأليف في أحكامه، وفي تفسيره، وبلاغته، ولغته، وعلى كثرة ما تحويه المكتبة الإسلامية من أسفار ضخمة ، وكتب نفيسة خدم بها أصحابها كتاب الله الجليل؛ فإنه يبقى بحرا زاخرا بالعجائب، يحتاج إلى من يغوص في أعماقه لاستخراج كنوزه الثمينة، واستنباط روائع أسراره.

ولما كان القرآن الكريم قد احتوى على جملة من الفنون والعلوم، فإن أنواع تفسيره اختلفت حسب اهتمام كل مفسر، ومن أهم أنواع التفسير،

ما يعرف بالتفسير الموضوعي، يتناول في ذلك سورة معينة، أو آية من كتاب الله، أو لفظة، يتتبعها الدارس حسب ورودها في مواضعها من كتاب الله معتبرا في ذلك السياق والسباق، وما ينتج عن ذلك من معان مختلفة. وهذا ما أود التطرق إليه في هذه الدراسة، دراسة مصطلح التأويل عند قدماء المفسرين مع تتبع ورود هذا اللفظ في كتاب الله العزيز مستعينا في ذلك ببعض الأحاديث تجلية للمعنى، وزيادة في الوضوح، معرجا على مفهومه من جهة اللغة. وفي ذلك أقول- مستعينا بالله-:

كانت العربية في ألسنة العرب سليقة، فلم تكن بهم حاجة كبيرة للوقوف عند كلّ تفاصيلها، ودقائق جزئياتها، ولا احتاجوا إلى جهد، أو تعليم لتذوق بيان القرآن، ثم تقادم العهد، وبعد الزمن، وفسد اللسان فلما كان ذلك، «وكثرت العجم، ودخل في الإسلام أنواع الأمم المختلفة والألسنة والناقص والإدراك، احتاج المتأخرون إلى إظهار ما انطوى عليه كتاب الله من غرائب التركيب، وانتزاع المعاني وإبراز النكت البيانية، حتى يدرك ذلك من لم تكن في طبعه، ويكتسبها من لم تكن نشأته عليها، ولا عنصره يحركه إليها، بخلاف الصحابة والتابعين من العرب، لأن ذلك كان مركوزا في طباعهم»[1].

أصبح تعلم اللغة لطالب التفسير ضرورة «فما كان من التفسير راجعا إلى هذا القسم فسبيل المفسر، التوقف فيه على ماورد في لسان العرب، وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها، تفسير شيء من الكتاب

العزيز، ولا يكفيه في حقه تعلم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركا، وهو يعلم أحد المعنيين، والمراد: المعنى الآخر»[2].

وفي هذا الكلام دلالة عميقة على مسيس الحاجة، إلى معرفة اللغة، للتمكن من التفسير، فكيف تعامل الأولون معها؟

ولأن اللغة تقوم على ثلاثة أمور: الألفاظ، التراكيب، والأساليب؛ فإن دراسة المفسرين لها توقفت عند تلك المفاصل، وذلك دليل وعيهم، أن اللغة ليست مجرد أوعية فارغة، ولكنها تسير داخل نظام كلامي متكامل، أوجده استعمال أهلها لها، ثم إن القرآن الكريم قد جعلها خلقا آخر مادام استخدامه لها أبهر أهلها أنفسهم، فعجزوا عن مجاراته، وهم أهل الفصاحة والبلاغة، والإعراب، الأمر الذي دعا المفسرين إلى التعامل مع المعنى القرآني، من خلال لغته، تعاملا منضبطا بمنهج، يضمن لهم كمال الورع وحسن التدبر، فلنقف عند تلك المحاور، ولنبحث عن تلك الضوابط.

1- القرآن على معهود لغة العرب

اللغة نظام دلالي محكم، وعادات أسلوبية مكينة، وعلى هذا فالمستعمل لها، ليس خارجا عن هذا النظام، وتلك العادات، أما فيما يتعلق بالنص القرآني فإنه وإن كان قد صنع نظاما للعربية، إلا أنه يبقى داخلا تحت هذا الحكم العام، وهو الأمر الذي أخذه المفسرون القدامى بعين الاعتبار، وحرصوا على جعله واحدة من وسائل تعيين المعنى عند إشكاله، وهو ما اصطلح عليه بمعهود العرب، أي طرقهم في التعبير، «وإذا

قلنا إن القرآن نزل بلسان العرب، وإنه عربي، وإنه لا عجمة فيه، فبمعنى أنه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة، وأساليب معانيها».

ولا بد في فهمه «من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه، في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثمة عرف، فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جار في الألفاظ، والمعاني، والأساليب»[3].

وهذا هو الأصل الذي سبق إلى وضعه، الإمام الشافعي (ت204هـ) للتعامل مع لغة القرآن، فهما وتفسيرا، يقول في الرسالة:«إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر، ويستغني بأول هذا من عن آخره، وعاما ظاهرا يراد به العام، ويدخله الخاص، فيستدل على هذا، ببعض ما خوطب به فيه، وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهر يعرف في سابقه، أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام، أو وسطه، أو آخره.

وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله ، وتكلم بالشيء بعرفه بالمعنى دوم الإيضاح باللفظ، كما تعرف الإشارة، ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها، لانفراد أهل علمها به، دون أهل جهالتها، وتسمي الشيئ الواحد،

بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد، المعاني الكثيرة»[4].

«وكل هذا معروف عندها، لا ترتاب في شيء منه، هي ولا من تعلق بكلامها».

وعلى مثل هذه القاعدة تأسست تفاسير القدامى غالبا، وانطلاقا من توصل أبي عبيدة إلى السبب الذي جعل السلف قليلي السؤال، في شأن الأساليب والتراكيب العربية، إذ يقول: «فلم يحتج السلف، ولا الذين أدركوا وحيه، إلى النبيﷺ أن يسألوا عن معانيه، لأنهم كانوا عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم به، عن المسألة عن معانيه، وعما فيه مما في كلام العرب، مثله من الوجوه والتلخيص، وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب، ومن الغريب والمعاني»[5].

وقد ظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التعامل مع الكثير من القضايا، وأهمها مسألة «التأويل»، وترجيح القراءات وكما يظهر أثرها -أيضا- عند ترجيح معنى على آخر، فما جاء من ذلك على غير معهود العرب مردود، فإن صح فلابد من إيجاد تخريج له.

العلاقة بين التفسير والتأويل

«لفظ (التأويل) في كلام السلف لا يراد به إلا التفسير أو الحقيقة الموجودة في الخارج التي يؤول إليها، وأما استعمال التأويل بمعنى أنه صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، أو متأخر، أو لمطلق الدليل، فهذا اصطلاح بعض المتأخرين، ولم يكن

في لفظ أحد من السلف ما يراد منه بالتأويل هذا المعنى، ثم لما شاع هذا بين المتأخرين صاروا يظنون أن هذا هو التأويل»[6]. في قوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ "آل عمران:7".

وبعبارة أوضح فإن التفرقة ينهما لم تكن مطروحة، مع الممارسات التفسيرية الأولى، بل ولا في وقت متأخر، ويتأكد من ذلك التسميات التي كانت تطلق على المؤلفات المختلفة في تقصي معنى النص القرآني، بحيث نجد عمل ابن عربي (تـ 638 هـ) المؤول يحمل اسم تفسيره «تفسير ابن عربي»، وكذا عمل الإمام التستري (تـ815 هـ) المشتغل على الباطن، والمشهور باهتمامه بالإشارات، يسمى «تفسير التستري»، ولا يعد ذلك تأويلا، وبالمقابل فإن تفسير ابن قتيبة(تـ 276 هـ) المتقدم تاريخيا يسمى «تأويل مشكل القرآن» رغم كونه بعيدا جدا عن التأويل، بالمعنى المعروف اليوم، بل هذا تفسير الإمام الطبري وهو عمدة التفسير بالمأثور لا يسميه صاحبه تفسيرا بل: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» ... فثنائية (تفسير/ تأويل) المثارة في العصور المتأخرة، لم تكن مطروحة أصلا، وإنما بدأت تعرف طريقها إلى الوجود مع مراحل تدوين العلوم، وتقدم الدراسات التنظيرية في علوم القرآن، وظهور المدارس التفسيرية، بل يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك -أي- إلى اعتبار مصطلح التفسير لم يكن متداولا في الثقافة العربية - لا قبل الإسلام ولا بعد ظهوره -للدلالة على ما يعنيه اليوم، إنما عرف مصطلح التأويل، وذكر في القرآن الكريم في

الكثير من المناسبات للدلالة على معنى: الشرح والتفسير - على ما سيأتي بيانه-.

- أما «التفسير» فلم يرد له ذكر في القرآن الكريم إلا مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ "الفرقان: 33".

ولم يقصد به المعنى المتداول في الاصطلاح، وإنما معناه: «ولا يقولون قولا يعارضون به الحق، إلا أجبناهم بما هو الحق في نفس الأمر، وأبين وأوضح وأفصح من مقالتهم»[7].

ومما سبق يمكن أن ينظر ناظر للأمر على أنه تسوية بين التفسير والتأويل، فالمفسر هو المؤول، وهذا التقسيم إنما هو اصطلاح محض حدث بعد القرون الثلاثة الأولى على يد المعتزلة ومن سلك طريقتهم من المتكلمين، وكانت طريقة قدماء المفسرين من السلف تفسير القرآن الذي هو: تأويله، يتلخص في أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد يبين في مكان آخر، ثم اللجوء إلى السنة، فهي الشارحة للقرآن؛ على ما جاء في الحديث: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**»؛ فإذا لم يتيسر ذلك؛ فيفسر القرآن بأقوال الصحابة الذين عاصروا نزوله، وفهموه غضا طريا من الرسول، كما أنهم لم يغفلوا أقوال التابعين، وكان المفسر يرجع إلى عموم لغة العرب وعادتهم في الخطاب، وهذا ما سنبينه من خلال التعرف على مدلول «التأويل» من جهة اللغة، والاستعمال، عند قدماء

المفسرين من السلف، فنقول:

معنى التأويل في اللغة

أقصد التأويل -في اللغة- الرجوع إلى أصل استعمال كلمة «التأويل» في لغة العرب كما هي مدونة في المعاجم اللغوية، وكما هي مستعملة بين المتخاطبين، استعملت كلمة التأويل في اللغة حتى القرن الرابع الهجري في معنيين اثنين لا ثالث لهما:

المعنى الأول: وهو: الرجوع، والعاقبة، والعود، والمصير.

فمن استعملها بمعنى الرجوع إلى الأصل والعاقبة، يقول صاحب «القاموس المحيط»: «آل إليه أولا، ومآلا: رجع عنه وارتد»[8].

ويقول صاحب «تهذيب اللغة»: «الأول هو الرجوع، وقد آل يؤول أولا»، ويقول: «آل ماله يؤوله إيالة إذا أصلحه، وساسه».

وقال الليث: «الأيل على وزن السيد الذكر من الأوعال، والجمع الأيائل على وزن القبائل». قال: «وإنما سمي أيلا لأنه يؤول إلى الجبال يتحصن فيها»[9].

ويقول صاحب «المصباح المنير»: «آل الشيء يؤول أولا ومآلا، رجع. والإيال - وزان- كتاب، اسم منه. وقد استعمل في المعاني فقيل: آل الأمر إلى كذا، والموئل: المرجع- وزنا ومعنى»[10].

ويقول صاحب «مقاييس اللغة»: «آل جسم الرجل: إذا نحف -أي-:

يرجع إلى تلك الحالة، ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته، وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ "الأعراف:53".

يقول: «ما يؤول إليهم في وقت بعثهم ونشورهم»[11].

ويقول الزمخشري في«أساس البلاغة»: وتقول:«لا تعول على الحَسَب تعويلا، فتقوى الله أحسن تأويلا - أي-: عاقبة»[12].

المعنى الثاني: استعملت كلمة التأويل- بمعنى-: التفسير، والبيان.

فمن استعملها بهذا المعنى يقول صاحب «لسان العرب»: «وأول الكلام وتأوله: دبره وقدره، وأوله وتأوله: فسره.

وقد استعمل هذا المعنى الرسول ﷺ في حديثه لابن عباس: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**»[13].

وعن الليث قال: التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء»[14].

ويقول صاحب «القاموس المحيط»: «وأول الكلام تأويلا، وتأوله: دبره، وقدره، وفسره»[15].

مما سبق يتضح لنا أن التأويل كان يستعمل عند اللغويين في معنيين هما:

أ- المرجع، العاقبة، المصير.

ب- التدبر، التفسير، البيان.

أما «التأويل» - بمعنى-: صرف الكلام إلى ما يحتمله من المعاني، وهو المعنى الثالث فلم يعرف إلا في العصور المتأخرة، وبذلك يصبح للتأويل ثلاث معان:

المعنيان الأولان وهما اللذان استعملا في عصر الصحابة والتابعين، والمعنى الثالث وهو: صرف الكلام إلى ما يحتمله من المعاني، أو هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يحتمله اللفظ، وهذا المعنى الثالث لم يعرف إلا عند طائفة من المتأخرين[16].

معنى التأويل في الكتاب والسنة

استعمل التأويل في كتاب الله وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم في معنيين:

أ- ما يؤول الأمر إليه[17]، أو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل الخبر هو المخبر به، وتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به[18].

ب- التأويل بمعنى تفسير الكلام وبيان معناه وإن كان موافقا له، وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين كمجاهد وغيره، وكما استعمله ابن جرير الطبري في تفسيره.

وقد ورد لفظ التأويل بهذين المعنيين في القرآن الكريم في سبع سور، ووردت كلمة التأويل في بعض السور أكثر من مرة، وسوف نتتبع هذه الآيات التي وردت فيها كلمة التأويل حتى نقف على معنى الكلمة فيها:

أ- وردت كلمة التأويل في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ "آل عمران: 7".

والآية فيها قراءتان: قراءة من يقف على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾.

وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق.

ويراد بالأولى: المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله -أي-: حقيقته، وكيفيته، ومرجعه، ومصيره.

ويراد بالثانية: المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره وهو تأويله.

ولا يريد من وقف على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى، فإن لازم هذا، أن يكون الله أنزل على رسوله كلاما، لا يعلم معناه جميع الأمة، ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لاحظ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾.

وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك[19].

الثانية: جاءت كلمة التأويل في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ

فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾"النساء: 59".

وفسرها قتادة: «أحسن ثوابا، وخير عاقبة».

وقال مجاهد: «أحسن تأويلا: أحسن جزاء»[20].

وقال السدى والزجاج، وابن زيد، وابن قتيبة: «العاقبة»[21]. فالتأويل - هنا - بمعنى: المآل.

الثالثة: في شأن الذين نسوا لقاء ربهم: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ "الأعراف: 52 – 53".

قال الشوكاني: «﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ بالهمز - من آل، أي-: هل ينتظرون إلا ما وعدوا به في الكتاب، من العقاب الذي يؤول الأمر إليه، وقيل: جزاؤه. وقيل: عاقبته»[22].

وقال ابن جرير الطبري: «وعن ابن وهب-فيما- رواه عن ابن زيد ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾، قال: «يوم يأت حقيقته»[23].

فالتأويل هنا: عاقبة أمره، وما يؤول إليه من تبين صدقه، وظهور ما نطق به من الوعيد.

الرابعة: جاء في سورة يونس في حق المكذبين لرسوله ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ "يونس: **39**".

قال الشوكاني: «﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه، وبما لم يأتهم تأويله﴾ - أي-: كذبوا به حال كونهم لم يفهموا تأويل ما كذبوا، ولا بلغته عقولهم، والمعنى: أن التكذيب وقع منهم قبل الإحاطة بعلمه، وقبل أن يعرفوا بعلمه، وقبل أن يعرفوا ما يؤول إليه من صدق ما اشتمل عليه من حكاية ما سلف، من أخبار الرسل المتقدمين، والأمم السابقين، ومن حكايات ما سيحدث من الأمور المستقبلة التي أخبر عنها قبل كونها»[24].

وعلى هذا فمعنى تأويله ما يؤول إليه عاقبة ما وعد الله به في القرآن.

الخامسة: تكررت كلمة التأويل في سورة يوسف أكثر من مرة ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ "يوسف: **21**".

قال البيضاوي في تفسيره: «ولنعلمه -أي-: كان القصد في إنجائه، وتمكينه، أن يقيم العدل، ويدير أمور الناس، ويعلم معاني كتب الله تعالى، وأحكامها، أو تعبير المنامات، المنبهة على الحوادث الكائنة ليستعد لها، ويشتغل بتدبيرها قبل أن تحل»[25].

ويقول الله تعالى في نفس السورة: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ "يوسف: **6**" أي تأويل الرؤيا.

قال القرطبي:«وأجمعوا على أن ذلك في تأويل الرؤيا وتأويلها: عبارتها وتفسيرها»[26].

ويقول الله تعالى أيضا: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزاً تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ "يوسف: 36".

أي-: أخبرنا بما يؤول إليه أمر، ما أخبرناك أنا رأيناه في منامنا[27]، أو أخبرنا بتأويل ما أقصصناه عليك، من مجموع المرئيين[28].

وقال تعالى في نفس السورة حكاية عن يوسف:﴿قَالَ لا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ "يوسف: 37".

أي-: «إلا نبأتكما بما يؤول إليه الكلام، من مطابقة ما أخبركما به للواقع».

أو لا يأتيكما طعام في حال من الأحوال، إلا حال ما نبأتكما، أي-: بينت لكما ماهيته، وكيفيته، قبل أن يأتيكما، وسماء تأويل بطريق المشاكلة، لأن الكلام في تأويل الرؤيا[29].

وفي الآية: ﴿قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلامِ بِعَالِمِينَ﴾ "يوسف: 44".

قال الزجاج: «المعنى بتأويل الأحلام المختلطة، نفوا عن أنفسهم علم مالا تأويل له، لا مطلق العلم بالتأويل»[30].

ويقول -أيضا- في نفس السورة ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ "يوسف: 45" -أي: أنا أخبركم عمن عنده علم[31].

وفي الآية: ﴿وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ "يوسف: 100".

أي: بوقوع تأويلها على ما دلت عليه، وهو الأمر الوجودي الذي تدل عليه، وهو نفس مدلول الرؤيا التي رآها يوسف عليه السلام من قبل[32].

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ "يوسف: 101".

أي-: بعضها، لأنه لم يؤت جميع علم التأويل، سواء أريد به مطلق العلم والفهم، أو مجرد تأويل الرؤيا[33].

ويسمى تعبير الرؤيا تأويل لها، باعتبارين: فإنه تفسير لها، وهو عاقبته وما تؤول إليه[34].

السادسة: في سورة الإسراء ورد قوله تعالى: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ "الإسراء: 35"

أي-: أحسن عاقبة، ومآلا، من آل إذا رجع، والمراد: ما يؤول إليه[35].

السابعة: قال تعالى- حكاية- عن الذي أتاه الله رحمة وعلما من لدنه، في خطاب موسى عليه السلام: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً﴾ "الكهف: 78".

أي-: بما يؤول إليه عاقبة أفعاله التي فعلها الخضر، ولم يستطع موسى صبرا، على ترك مسائلته عنها[36]. ثم بيان العبد الصالح لموسى، بعد أن ذكر له الحكمة المقصودة، بما فعله من تخريق للسفينة، وقتل للغلام، وإقامة الجدار بلا أجر، في قوله تعالى:﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً﴾ "الكهف: 82".

فالتأويل - هنا- هو بيان العلة الغائية، والحكمة المطلوبة بالفعل، لأنها بيان لمقصود الفاعل، وغرضه من الفعل الذي لم يعرف الرائي له غرضه به[37].

يتضح لنا من كل ما سبق أن لفظ التأويل دار في القرآن الكريم بين معنى المآل والمرجع، والعاقبة والمصير، ومعنى تفسير الرؤيا وتعبيرها، ومعنى الأثر الخارجي، المتحقق وجوده في الواقع. ومعنى بيان للعلة الغائية، والحكمة المطلوبة بالفعل.

ويرى كثير من الدارسين أن التأويل بهذا المعنى كان غير معروف عند السلف، وإنما الذي كان معروفا من معاني التأويل عندهم معنيان:

أولهما: بمعنى الحقيقة الخارجية، والأثر الواقعي المحسوس لمدلول الكلمة إذ الكلام نوعان:

الأول: الإنشاء: فالتأويل فيه أمرا كان أو نهيا هو فعل المأمور به وترك المنهي عنه من ذلك قول عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي**»، يتأول القرآن»(38).

تعني قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾ "النصر: 3".

ومن هنا قال السلف: «إن السنة هي تأويل الأمر والنهي».

الثاني: الإخبار: وهو نفس الحقيقة المخبر عنها، الموجودة في الخارج وهذا يشتمل على إخبار الله عن أمور الغيب، كالغيث، والقيامة ، ومن هذا النوع الكلام في الصفات، وليس تأويله فهم معناه.

وهذا النوع: لا يعلم حقيقته كيفا، وقدرا، وصفة، إلا الله عز وجل، لأن الله تعالى يقول: ﴿فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ "السجدة: 17".

ويقول: «أعددت لعبادي الصالحين، ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»، ولهذا قال ابن عباس: «ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء»، فإن الله أخبر أن في الجنة خمرا، ولبنا، وعسلا،

ونحن نعلم أن حقيقة هذه الأشياء، ليست مماثلة لحقيقة ما نراه منها في الدنيا، بل بينهما تباين عظيم، مع وجود نوع من التشابه في الأسماء، من قبيل التشكيك أو المواطأة[39].

ولكن هناك خاصية لتلك الحقائق في ذاتها، لا سبيل لنا إلى إدراكها في الدنيا، لعدم وجود نظيرها عندنا، ومعرفة هذه الحقائق على ما هي عليه، هي ما أخبر الله به في القرآن.

وهذا هو التأويل الذي اختص الله بعلمه، والذي جعله السلف محرما على العلماء، إلا إن عدم علمنا بحقائق هذه الأشياء في ذاتها، لا ينفي علمنا بمعنى الخطاب الذي خوطبنا به في ذلك، لأن هناك فرقا كبيرا بين علم المعنى وعلم التأويل.[40].

وثانيهما: التأويل بمعنى التفسير والبيان: وهو اصطلاح القدامى من المفسرين ، والسلف من أهل الفقه، والحديث، وقد سبق أن وضحت هذا.

فالمراد بالتأويل في الآية عند من وقف على لفظ الجلالة من السلف إنما هو التأويل بمعنى بيان الحقيقة التي يؤول إليها اللفظ وهو المعنى الذي عناه الله تعالى من لفظ التأويل في قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ "الأعراف: 53"، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ "النساء: 59".

إلى غير ذلك من الآيات التي ذكرتها عند كلامي على استعمال لفظ التأويل في القرآن الكريم والتي تفيد العاقبة والمرجع والمآل، فتأويل ما أخبر الله به نفسه هو نفس الحقيقة التي أخبر الله بها أو وقوع ما أخبر به القرآن، وهذا هو المتشابه الذي استأثر الله بعلمه والذي لا يعلم تأويله إلا الله.

أما من قرأ بالوقف على الراسخين في العلم، فهذا يجوز على أن التأويل المذكور هو تفسير القرآن وبيان معناه، غير أن سياق الآية يتطلب الأول.

ويقدم ابن تيمية الأدلة المتعددة على أن التأويل المذكور في القرآن هو الحقيقة والمآل والمرجع والمصير.

فقد روى أبو الأشهب عن الحسن والربيع عن أبي العالية أن هذه الآية قرئت على ابن مسعود: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ "المائدة: **105**". قال ابن مسعود: «ليس هذا بزمانها، قولوها ما قبلت منكم؛ فإذا ردت عليكم فعليكم أنفسكم»، ثم قال: «إن القرآن نزل حيث نزل، فمنه آي قد مضى تأويلهن قبل أن ينزلن، ومنه آي وقع تأويلهن على عهد النبيﷺ، ومنه آي وقع تأويلهن بعد النبيﷺ بيسير، ومنه آي يقع تأويلهن يوم القيامة، ما ذكر من الحساب، والجنة والنار، فما دامت قلوبكم وأهواؤكم واحدة، ولم تلبسوا شيعا، ولم يذق بعضكم بأس بعض فأمروا، وانهوا .

فإن اختلفت القلوب والأهواء، وألبستم شيعا وذاق بعضكم بأس بعض، فامرؤ ونفسه، فعند ذلك جاء تأويلها»[41].

يتضح من هذا أن ابن مسعود استعمل التأويل بما تؤول إليه حقيقة الأمر في ثاني حال، والسلف كانوا يعلمون تأويل المتشابه بهذا المعنى، وهو المروي عن ابن عباس ﷺ ومجاهد، والربيع بن أنس، ومحمد بن جعفر بن الزبير، فإن ابن عباس يقول: «أنا ممن يعلمون تأويل القرآن» وكان يقول: «وأنا من الراسخين في العلم»[42].

ويقول مجاهد: «عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أقف عند كل آية وأسأله عنها»[43].

وقال ابن مسعود: «ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيما نزلت».

وقال الحسن البصري: «ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد الله بها».

وقال الشعبي: «ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله بيانها»[44].

ونخلص من ذلك كله إلى أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين إذا كانوا قد فسروا جميع القرآن، فإنه يجوز لنا تأويله -أي-: تفسيره.

ولا يجوز لنا التوقف، وترك بيان معنى آية من آيات القرآن الحكيم، لأن الله أمرنا بتدبر القرآن، وتفهمه، ولم يترك النبي ﷺ القرآن من غير بيانه للصحابة. ولأن وظيفة الرسول هي البلاغ المبين، ووظيفة القرآن الكريم أنه أنزل: ﴿تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً﴾ "النحل: 89"، فلا يجوز أن يقول الرسول لأمته: إن ربكم قد خاطبكم بكلام لا يعلم معناه إلا هو،

ولا يصلح أن يقول لهم: إن القرآن أنزل ليتدبر في الوقت الذي لا يعلم معناه إلا الله. ولا يجوز عقلا أن يتكلم الله بكلام، لا معنى له عند المخاطب.

وإذا كان ذلك كذلك: فمن المطلوب تدبر القرآن، وتفسيره، وتفهمه الذي هو: تأويله على هذا المعنى للتأويل.

مدى وفاء السلف لمنهج التأويل

هل المفسرون من السلف التزموا بهذا المنهج في التأويل أمام كل النصوص؟ أم أنهم وفوا في بعضها، ووقعوا في التأويل في بعضها الآخر؟ بمعنى تأولوا بعض الآيات والأحاديث كنصوص المعية، والقرب، ورفضوا حملها على ظاهرها الذي يقتضي الممازجة والمخالطة، واضطروا إلى مخالفة منهجهم الذي رسموه، وقالوا: معيته تعالى مع عبده، إنما هي العلم، أو النصر، وكذلك قربه لملائكته.

والصحيح أنهم التزموا بمنهجهم كل الالتزام، وهنالك الكثير من النصوص بحيث قرروا أنه لا تعارض بين نصوص العلو، والاستواء، وبين نصوص المعية، والإتيان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وليس ما في الكتاب والسنة من أنه فوق عرشه يناقض ما فيه من أنه قريب مجيب: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ "ق: 16"، وأن مظنة التعارض هنا خطأ محض، لأنه نشأ من قياس الغائب على الشاهد.

وهو سبحانه فوق عرشه حقيقة ومعنا، ولقد جمع الله بينهما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾"الحديد: 4"، فأخبر سبحانه أنه فوق العرش، ويعلم كل شيء ، وهو معنا أينما كنا، كما قال ﷺ في حديث الأدغال[45] ، «والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه» ولا يجب أن يحمل شيء من ذلك على التأويل المجازي ، لأنه ليس هناك تعارض، ولا تناقض، كما لا يوجد في ظاهره محال على الله ، وذلك أن كلمة «**مع**» إذا أطلقت عن كل قيد؛ فليس في ظاهرها إلا المقارنة المطلقة ، من غير وجوب مماسة؛ أو محاذاة عن يمين؛ أو شمال؛ فإذا قيدت بمعنى من المعاني؛ دلت على المقارنة في ذلك المعنى»[46].

ثم هذه المعية تختلف بحسب الموارد، فلما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ "الحديد: 4".

دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه العليمة ومقتضاها: أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، مهيمن، عالم بكم، وهذا معنى قول السلف: «أنه معهم بعلمه»، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.

ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: «**لا تحزن إن الله معنا**»[47]. كان هذا -أيضا - على ظاهره، ودلت الحال على أن الحكم المعية -هنا- مع

الإطلاع: النصر والتأييد[48].

وإذا كانت «مع»، لا تفيد الاختلاط، أو الممازجة، فلأنه ليس ظاهر اللفظ، ولا حقيقته أنه سبحانه مختلط بالمخلوقات، ممتزج بها.

ولا تدل لفظة «مع» على هذا بوجه من الوجوه فضلا أن يكون هو حقيقة اللفظ وموضعه.

فإن «مع» في كلامهم لصحبته اللائقة، وهي تختلف باختلاف متعلقاتها ومصحوبها، فكون الإنسان معه (لون) وكون علمه وقدرته وقوته معه (لون)، فالمعية ثابتة في هذا كله مع تنويعها، واختلافها، فيصح أن يقال: زوجته معه، وبينهما شقة بعيدة؛ فإذا تأملنا نصوص المعية في القرآن، كقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ "الفتح: 29"، ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ "التوبة: 119"، ﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ "هود: 40".

وغير ذلك من النصوص، هل يقتضى موضع واحد منها مخالطة في الذوات التصاقا وامتزاجا؟ فكيف تكون حقيقة المعية في حق الرب، تعالى عن ذلك حتى يدعى أنها مجاز لا حقيقة ، فليس في ذلك ما يدل على أنه ذاته- تعالى- فيهم، ولا ملاصقة لهم، ولا مخالطة، ولا مجاورة بوجه من الوجوه.

وغاية ما تدل عليه «مع» المصاحبة، والموافقة، والمقارنة في أمر من الأمور، وذلك الاقتران في كل موضع بحسبه، يلزمه لوازم بحسب متعلقه، فاذا قيل مع خلقه بطريق العموم، كان من لوازم علمه بهم،

وتـدبيره لهم، وقدرته عليهم[49].

هذا ما بدا لي توضيحه في هذه المسألة وإن كان البحث متشعبا يقتضي المزيد من التقصي والتتبع، ولكن آثرت الاقتصار على هذا القدر، والله الموفق لكل خير، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش

1- بو حيان النحوي: البحر المحيط، دار الفكر، بيروت،ط2، 1398هـ، ج1/ص120.

2- الزركشي محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، ت.محمد أبو الفضل، ط2، دار المعرفة، بيروت، ج2/ص165.

3- الشاطبي إبراهيم بن موسى: الموافقات، ت. حسن مشهور، دار ابن عفان، ط.1، 1997م، ج2/ص50 .

4-لشافعي محمد بن إدريس الإمام: الرسالة، ت. أحمد شاكر، ط2، مكتبة دار التراث، القاهرة 1997م، ج1/ص52 و53.

5-بو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1981، ج1/ص8.

6- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم: شرح حديث النزول، المكتب الإسلامي بيروت ودمشق ط1962، ص22.

7- ابن كثير عماد الدين: تفسير، دار المعرفة، بيروت 1980م، ج6/ص109.

8- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، طبعة الحلبي 1952: مادة أول.

9- الأزهري محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، ت. عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة 1964، ج15/ص437.

10- الفيومي أحمد بن محمد: المصباح المنير، ت. مصطفى السقا، ط. المكتبة العلمية بيروت، ص 15.

11- ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة 1966، ج1/ص159.

12- الزمخشري محمود جار الله: أساس البلاغة، ط2، مطبعة دار الكتب 1972م، ص 25.

13- أخرجه البخاري في فضائل الصحابة 1371/3-ح3546.

14- ابن منظور: لسان العرب، ط. الأميرية 1302هـ، مادة أول.

15- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، مصدر سابق، مادة أول.

16- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم: درء تعارض العقل والنقل، تحقيق د. رشاد سالم، دار الكتب، ط1971 القاهرة، ج1/ص14، ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم: العقيدة الحموية الكبرى، ضمن الرسائل الكبرى، ط1966، ج5/ص195.

17- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم: درء تعارض العقل والنقل، مصدر سابق، ج1/ص14.

18- ابن أبي العز الحنفي: شرح الطحاوية، المكتب الإسلامي، تحقيق جماعة من العلماء ط5، بيروت 1399هـ، ص133.

19- الشوكاني محمد بن علي : فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الناشر محفوظ العلي، بيروت ج1/ص316، ابن أبي العز الحنفي: شرح الطحاوية، مصدر سابق، ص224.

20- الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير ، مصدر سابق، ج1/ص482.

21- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم: الإكليل في المتشابه والتأويل، ضمن الرسائل الكبرى، ط.صبيح 1966، ص16، تفسير سورة الإخلاص، ط.المحمدية، القاهرة.

22- الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير، مصدر سابق، ج2/ص210.

23- الطبري محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (تفسير)، ط3، 1968م، ج12/ص478.

24- الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير، مصدر سابق، ج2/ص446.

25- البيضاوي ناصر الدين: أنوار التنزيل وأسرار التأويل،مشهور بتفسير البيضاوي، دار الجيل، ط.1329هـ، ج1/ص262.

26- الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير، مصدر سابق، ج2/ص5.

27- الطبري محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصدر سابق، ج12/ص120.

28- الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير، ، مصدر سابق، ج3/ص26.

29- البيضاوي ناصر الدين: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مصدر سابق، (ج264/1)، الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير، مصدر سابق، ج2/ص26.

30- الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير، مصدر سابق، ج3/ص31.

31- النسفي عبد الله بن أحمد: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، مشهور بتفسير النسفي، مطبعة السعادة، 1326هـ، القاهرة ج2/ص104.

32- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم: الإكليل في المتشابه، ضمن مجموعة الرسائل، مصدر سابق، ج2/ص19.

33- الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير، مصدر سابق، ج3/ص57.

34- ابن الموصلي: مختصر لصواعق المرسلة ط.1 ، 2004م، ج1/ص11.

35- الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير، مصدر سابق، 227/3.

36-ن الموصلي محمد: مختصر الصواعق المرسلة، مصدر سابق،ج1/ص11.

37- الطبري محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصدر سابق، ج1/ص11.

38- أخرجه مسلم في كتاب الصلاة – باب ما يقال في الركوع والسجود –ج2/ص50، والبخاري ج2/ص159،والترمذي في كتاب الصلاة ج1/ص65.

39- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم: درء تعارض العقل والنقل، مصدر سابق،ج1/ص43.

40-ن تيمية أحمد بن عبد الحليم: درء تعارض العقل والنقل، مصدر سابق، ج1، ص43.

41-ن تيمية أحمد بن عبد الحليم: الإكليل في المتشابه، مصدر سابق، ص24،23،12،10.

42-ن تيمية أحمد بن عبد الحليم: درء تعارض العقل والنقل، مصدر سابق، ج1/ص208.

43-ن تيمية أحمد بن عبد الحليم: درء تعارض العقل والنقل، مصدر سابق، ج1، ص208.

44-ن تيمية أحمد بن عبد الحليم: درء تعارض العقل والنقل، مصدر سابق، ج1، ص208.

45-دارمي عثمان بن سعيد: رد الدارمي على بشر المريسي، تحقيق الفقي، ط1، ص73.

46-ن تيمية أحمد بن عبد الحليم: الفرقان بين أولياء الرحمان وأولياء الشيطان، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى، ط. صبيح 1966، ص:5.

47-ن تيمية أحمد بن عبد الحليم: العقيدة الحموية، مصدر سابق، ج1/ص465.

48-بن الموصلي: مختصر الصواعق المرسلة، مصدر سابق، ج2/ص165.

49-ن الموصلي، مرجع نفسه، ج2، ص165.